

الخطاب الديني وتفعيل العمل الخيري المؤسسي

صغير جميلة،

جامعة معسكر.

مقدمة :

العمل الخيري التطوعي دعامة أساسية من دعائم التنمية بمفهومها الشامل ودليل ساطع على حيوية المجتمع واستعداد أفراده للتضحية، ويمثل بمنهجه الاجتماعي والإنساني سلوكا حضاريا ترتقي به المجتمعات منذ قدم الزمان، ورمزا للتكافل والتعاون بين أفراد المجتمع ضمن مختلف مؤسساته، فقد أسهم التطوع عبر التاريخ في إعادة التوازن للمجتمعات الإنسانية من حيث فتح باب العطاء من الأغنياء للفقراء وعلى الرغم من أن العرب قبل الإسلام، عرفوا قيمة الخير الذي يقدمه القادر على العطاء في بعض صوره كالكرم ونجدة الملهوف، ومساعدة الفقير، إلا أن أرقى صوره هي ذلك الذي يستهدف الجزاء الأوفى من الله سبحانه وتعالى، حيث تنتهي منظومة العمل التطوعي في المنظور الإسلامي إلى قيمة اجتماعية هي قيمة التضامن أو التكافل الاجتماعي وقيمة روحية أعلى هي قيمة التقوى والعمل الصالح، وهذا الانتماء الذي يجمع طريفي معادلة الروح والمادة لا يتوفر في أي منظومة تطوعية أخرى مستمدة من أصول الفلسفات الوضعية، وتتجلى الأهمية الكبرى لهذا الانتماء المزدوج في كل مكونات منظومة الأعمال التطوعية التي حض عليها الإسلام، وفي مقدمتها الوقف والزكاة التي أصبحت مؤسسة دينية قائمة بذاتها من خلال صندوق الزكاة.

ولا شك أن العمل التطوعي يكون أكثر فعالية عندما يتبلور ويتشكل في شكل تنظيمي يجعله أكثر قدرة على تنظيم الطاقات واستثمارها، وتلبية الاحتياجات المجتمعية المتجددة والمتغيرة، حيث أن نجاحه مرهون بتوافر عناصر عديدة في مقدمتها تعبئة جماهيرية تشكل مجموعة قيم، تساهم في إرساء ثقافة العمل التطوعي والارتقاء به من المستوى الفردي إلى المستوى المؤسسي من خلال عملية الاتصال والتي هي عملية دينامية ذات اتجاهين هما الإرسال والاستقبال، في إطارها يتم بناء المنهاج الذي تصاغ من خلاله الأفكار وآليات العمل، ومن قنوات الاتصال الخطاب الديني، حيث يقترن الخطاب في القرآن بالعزة والحكمة والعظمة الربانية، ومن أشكاله الخطاب الإعلامي الديني وخطبة الجمعة فهذه الأخيرة مثلاً أداة اتصال فعال، حيث تكتسي أهميتها، من كونها متكررة أسبوعياً، وهي إلزامية (للرجال) ومن أركانها أنها لا تصح إلا في البيت، كما أن جمهورها متنوع، وبالتالي يصل تأثيرها غالباً إلى كل بيت. وما يلاحظ أن العمل التطوعي في مجتمعنا لازال فردياً، عفوياً ومحدوداً رغم أهميته على عكس المجتمعات الغربية التي يتطور فيها التطوع يوماً بعد آخر كما ونوعاً وأهدافاً. فما دور الخطاب الديني في إرساء ثقافة العمل التطوعي وتفعيل العمل الخيري المؤسسي؟

1- التطوع ركيزة العمل الخيري

لقد عني الإسلام بعناية بالغة بالعمل الخيري. والخير في المنظور الإسلامي هو الفعل أو القول الذي ينفع الآخرين، ويسعد صاحبه في الدنيا والآخرة. وقد وجه الإسلام الإنسان إلى كل باب للخير، وعمل على إغلاق كل باب للشر، فالإسلام هو دين الفطرة الخالصة من الشوائب قال

تعالى " فأقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون " الروم، الآية 30.

ويأتي العمل الخيري في القرآن والسنة بصيغ شتى، بعضها أمر به وترغيب فيه، وبعضها نهي عن ضده أو تحذير منه، وبعضها يثني على فعل الخير في ذاته، وبعضها يثني على الدعوة إليه، والتنافس فيه، وإن صغر، ففي الدعوة إلى قول الخير وفعله والتسابق عليه، يقول تعالى " وقولوا للناس حسنا " البقرة، الآية 83 ويقول أيضا " وافعلوا الخير لعلكم تفلحون " الحج، الآية 77.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « جاء الفقراء الى النبي (ص) فقالوا : ذهب اهل الدثور من الاموال بالدرجات العلا والنعيم المقيم، يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم فضل من اموال يحجون بها ويعتمرون ويجاهدون ويتصدقون قال : ألا أحدثكم بأمر إن أخذتم به أدركتم من سبقكم، ولم يدرككم احد بعدكم وكنتم خير من انتم بين ظهرائية إلا من عمل مثله؟ تسبحون، وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين»

وكما مدح القرآن فاعلي الخير والداعيين إليه ذم أبلغ الذم الذين يمنعون الخير، يقول تعالى " ولا تطع كل حلاف مهين ❖ هماز مشاء بنميم ❖مناع للخير معتد أثيم " القلم، الآية 10 - 12.

ومن أصول الإسلام وجوب التعاون عليه، فالمرء قليل بنفسه كثير بإخوانه وأعوانه ومالا يستطيعه الفرد قد تستطيعه الجماعة. حيث يقول تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى " المائدة، الآية 2، ويقول على لسان ذي القرنين وهو يرد على القوم الذين طلبوا ان يدفعوا له خرجا ويتولى الدفاع

عنهم : " ما مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة " الكهف، الآية 95، وهي صورة من صور التعاون بين الحاكم والرعية.

والعمل الخيري ينهض على التطوع، الذي يعد تجسيدا عمليا لمبدأ التكافل الاجتماعي فهو تعبير عن معاني الإنسانية الفاضلة، يحمل عنصر المبادرة المحلية في التعبير عن الحاجة، والإحساس بالمشكلة، ومحاولة معالجتها، وتبرز أهمية التطوع، والحاجة إليه كلما تقدم المجتمع، وتعمقت العلاقات الاجتماعية، وقد اتخذ في سيرورته أشكالا مختلفة، حيث بدا بالجهود الفردية ثم الأسرية ثم القبلية، معتمدا على البساطة في النشاط والنظم والعلاقات بين الأفراد ونتيجة لزيادة نمو أفراد القبيلة الواحدة، احتل الدين مركز القيادة في المجتمع، وأصبح الولاء الديني من أقوى الدوافع التطوعية لتقديم البر والإحسان.

حيث يعرف التطوع لغة بأنه " ما تبرع به الفرد من ذات نفسه، مما لا يلزمه فرضه " (مصطفى متولي، 1992: 01) أما اصطلاحا فقد تعددت تعاريف التطوع لتركيز كل واحد منها على جانب معين، لكنها اتفقت على أن التطوع جهود إنسانية، تمارس من قبل الأفراد والمؤسسات، قائم على أساس الرغبة الذاتية للفرد، فهو غير ربحي، يتخذ أشكالا وصورا متعددة، حيث عرفه ياسين قرشي بأنه " العمل النافع الذي يمارسه الفرد من خلال كل المؤسسات في المجتمع، المؤسسة الأسرية أو الحكومية أو الخاصة أو الأهلية " (فريد ياسين قرشي، 1996: 01)

اما راشد محمد راشد فيعرف التطوع بأنه "التضحية بالوقت او الجهد أو المال، دون انتظار عائد مادي، يوازي الجهد المبذول " (راشد محمد راشد، 1990: 15)

في حين يعرفه مختار إبراهيم عجوبة انه " أي عمل يقوم به شخص أو مؤسسة ما، وبصورة منظمة دون أن يعطى أجرا مقابل ما يؤدي من عمل، مهما كان حجمه ودرجته ونوعه وتكلفته المادية والمعنوية " (مختار إبراهيم عجوبة، 1988 : 179)

وعليه فالعمل التطوعي هو تنظيم الأفكار والجهود والعلاقات من أجل تقديم خدمات اجتماعية والاستفادة من كل ما يمكن أن يقدمه المتطوعون في مختلف الجوانب لدعم ذلك التوجه من فكر وجهد ومال ووقت وعلاقات، ويستمد أهميته من آثاره ومساهماته عبر التاريخ في إعادة التوازن للمجتمعات البشرية، من خلال فتح باب العطاء من الأغنياء إلى الفقراء، ومن القادرين للعاجزين، حيث أصبح في الوقت الحاضر ضرورة اجتماعية، يشترك فيها الأفراد في حدود قدراتهم وإمكاناتهم وفي ضوء احتياجات الجماعة والمجتمع، ولأنه من الوسائل الفعالة التي يستخدمها المجتمع لتقدمه في إطار أهدافه، يأتي اهتمام الدولة به، والدعوة الى المشاركة بايجابية في مشروعاته كنشاط تربوي. ومن آثار التطوع على الفرد والمجتمع ذلك الذي رصدته عمر القشبي وبينه في النقاط الآتية: (عبد الرزاق يخلف، 2009 : 04)

أولا : في الحياة المتطوع :

- فيه إشباع للرغبات وتحقيق للذات وشغل للفراغ برد الجميل للمجتمع.
- فيه فتح باب للتعود على الاحتساب والأجر من عند الله عز وجل.
- يشعر المتطوع بالسعادة لمشاركته من حوله وتخفيف معاناته.

- يتيح الفرصة لتبادل الخبرات الكثيرة والمفيدة، من خلال الاحتكاك بالزملاء.
- يساعد المتطوع للحصول على الاحترام وتقدير وقبول أفراد المجتمع.
- ينمي القدرات الذهنية لدى المتطوع، ويعمل على إرساء قاعدة متينة من السلوكات الحميدة في المجتمع.
- يعين على الثقة بالنفس وتحمل المسؤوليات الاجتماعية ومواجهة المشكلات بشكل مباشر.

ثانيا : في الحياة المجتمع:

- يدعم العمل الحكومي ويرفع مستوى الخدمة الاجتماعية.
- يعد ظاهرة اجتماعية حميدة للدلالة على حيوية المجتمع
- يعد مؤشرا جيدا للحكم على مدى تقدم الشعوب ورفقيتها.
- يشجع على الاستفادة من قدرات المتطوعين.
- يسهم في تقليل حجم المشكلات الاجتماعية، من خلال دعوة أفراد المجتمع للمشاركة في تأدية الخدمات بأنفسهم لصالح مجتمعهم
- ومنه فالتطوع ركيزة من ركائز الرعاية الاجتماعية، تنهض عليه الجمعيات الخيرية التي تتيح الفرصة لمن أراد التقرب الى الله سبحانه وتعالى، بوقف قدر من ماله النقدي أو العيني على غرض من الأغراض الخيرية، كما أنه ليس عملا يسد ثغرة في نشاط الدولة والهيئات الاجتماعية فقط، بل أنه يعمل على تنمية الإحساس لدى المتطوع، ومن تقدم إليه الخدمة بالانتماء والإرتباط والولاء للمجتمع، فهولون من ألوان المشاركة الايجابية، ليس فقط في تقديم الخدمة، بل في توجيه ورسم

السياسة التي تقوم عليها مؤسساته، ومتابعة تنفيذ برنامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع بالنفع والفائدة.

ولأن العمل التطوعي ممارسة إنسانية، ارتبطت بالأعمال النفعية المتعدية للآخرين، وأحد الركائز الأساسية لبناء أي مجتمع ورمزا لتكافل وتضامن أفراد، فإن الإحصائيات تقدر أن نسبة مساهمة المجتمع الأمريكي في التبرعات الخارجية الدولية تقدر بـ 7 مليار دولار سنويا (عبد القادر عزوز، 2009: 01)

وفي دراسة (جوردن مانزر Gordon Manser) عن المتطوعين في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1969- 1984) ظهر أن عدد المتطوعين في تزايد مستمر، فقد ذكر مكتب العمل الأمريكي أن عدد المتطوعين في عام 1969 كان 22 مليون متطوع وفي عام 1974 أظهر مكتب التعداد أن عدد المتطوعين أصبح 37 مليون متطوع وفي تقرير منظمة جالوب عام 1981 ذكر أن عدد المتطوعين وصل إلى 84 مليون متطوع بزيادة قدرها 127 % وفي عام 1984 أظهرت دراسة لنفس المنظمة أن عدد المتطوعين يقدر بـ 92 مليون متطوع، هذا وتم تقويم الوقت التطوعي في عام 1981 بما قيمته 65.5 بليون دولار.

وتشير دراسة معهد جالوب نفسها إلى أن 50 % من المتطوعين كرسوا أنفسهم للأنشطة الدينية، وهذا يظهر لنا أهمية مجال التطوع في المؤسسات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعكس لنا أهمية المتطوعين في العمل الدعوي، وفي المنظمات الإسلامية بصفة عامة، والتي هي بحاجة ماسة إلى جهود الكثير من المتطوعين على اختلاف تخصصاتهم وقدراتهم (محمد سيد فهمي، 2006 : 371 - 372).

ويدعم هذا ما جاء في مداخلة للأستاذ علي بوناب حول تأصيل العمل الخيري، ضمن الملتقى الوطني الثاني حول ترقية العمل الخيري من تنظيم جمعية صناع الحياة بجامعة البليدة يومي 21 و22 أفريل 2010. حيث أن عدد المنظمات في الـ 1.5 مليون منظمة، ثلثها ذات طابع خيري و48% منها بنيت على أساس ديني.

وفي بريطانيا عدد المتطوعين يفوق 90 مليون متطوع بمعدل 5 ساعات أسبوعيا حيث تم جعل العمل التطوعي كمحور مهم في البرامج التربوية بمعدل أسبوعين في السنة. أما في الكيان الصهيوني فيعد 53 ألف منظمة غير ربحية، يمثل الدعم الحكومي لها 65%.

أما في العالم العربي فإن العمل التطوعي لازال ضعيفا عفوياً، محدوداً وفردياً في أغلبه، ومن مؤشرات ذلك، ما أظهرته دراسة ميدانية عن التطوع في العالم العربي، قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية كون أن الشباب من سن 15-30 سنة هم أقل فئة مهتمة بالتطوع برغم إمكانيات وقدرات الشباب في هذا السن للقيام بأعمال تخدم المجتمع بصورة فائقة.

وكذا مشكل التمويل الذي تعانيه المنظمات الخيرية الإسلامية عامة، فلا خلاف على أن المال مقوم رئيس من مقومات الحياة الدنيا، فقد ذكره القرآن الكريم في مواضع كثيرة بأنه زينة الحياة الدنيا، يقول تعالى "المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً" الكهف، الآية 46.

ولأهمية المال فقد نظم الإسلام طرق الحصول عليه، والإنفاق منه والحقوق التي فيه لله ولعبادة بشكل دقيق ومحكم، وبين فضل

الإنفاق في سبيل الله، ويقول تعالى " مثل الذين ينفقون في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم" البقرة، الآية 261.

العمل الخيري المؤسسي:

إن الفكرة التطوعية تكون أكثر فاعلية عندما تتبلور في شكل مؤسسة ذات قدرة على البقاء والتجديد والابتكار على نحو يمكنها من تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتجددة والمتغيرة من فترة إلى أخرى، فقد ظلت جهود البر والإحسان تأخذ الطابع الفردي، واستمرت على ذلك بالرغم من مشاركة المؤسسات والهيئات الدينية للمجتمع، واستمر الحال على ذلك، حتى اتسعت رقعة المجتمعات البشرية وتعرض الإنسانية لهزات اجتماعية واقتصادية قوية. فقد أدت هذه الهزات والتغيرات إلى ضرورة تدخل المجتمع المحلي والدولة لمساعدة وتوحيد الجهود الأهلية وتجميعها وتنظيمها لتتضافر وتحقق تأثيراً أكبر ومردوداً أفضل، فبرزت فكرة إنشاء جمعيات خيرية للبر والإحسان، وكان ذلك في القرن الـ19 حيث حدثت تطورات مهمة في ميدان الخدمة الاجتماعية التطوعية، وبعد ذلك انتشرت الجمعيات الخيرية في مختلف أنحاء العالم كحركة أهلية تطوعية لاقت تأييد الشعوب والحكومات على حد سواء، ومع أن غالبية هذه الجمعيات انحصرت نشاطها في بادئ الأمر على تقديم المساعدة والخدمات إلا أن خدماتها سرعان ما تطورت، فتعددت مجالات المساعدة والخدمات وأصبحت تشمل :

(حفصة بنت محمد بن عبد الله المنيف، 2005: 60)

- خدمة المجتمع وتقديم أوجه الرعاية الاجتماعية لأفراده وجماعاته.

- القيام بدور ريادي على صعيد التنمية المحلية.
- تقديم المساعدات والدعم المالي والعيني للأسر الفقيرة.
- مساعدة المعاقين حركيا وعقليا وكبار السن.
- الاهتمام بالطفولة ورعايتها عن طريق إنشاء دور للحضانة ورياض للأطفال ومراكز الألعاب.
- الإسهام في رفع وشمول مستوى الخدمات الصحية لكل المناطق الجغرافية.

- النهوض بالمرأة وتطويرها من الناحية الاجتماعية والثقافية.
 - الاهتمام بتطوير القدرات الفنية والعلمية للأعضاء وغيرهم.
- إن تحول العمل الخيري من جهد فردي عشوائي إلى جهد جماعي منظم، يطبق الأسس العلمية في الإحصاء وطرق التوزيع والبحث، يتطلب توفير الإمكانيات المالية والكوادر المتخصصة المدربة في جميع المجالات، لاسيما مع تطور وازدياد الحاجات وتشعب المطالب الحياتية وتعدددها، فتمويل المنظمات الاجتماعية على سبيل المثال لم يعد عملا فرديا، بل أصبح علما له خبائره ونظرياته وأساليبه والتي استطاعت القفز بالرصيد المالي للمؤسسات التصيرية والذي جاء ذكره سابقا.

ولأن العمل الخيري التطوعي فيه خير الدنيا والآخرة، وهدف نبيل للأتقياء الذين يسعون لرضا الله وثوابه، ورمزا للتكافل الاجتماعي، فإن المجتمع الجزائري قد مارس العمل التطوعي قبل ظهور الجمعيات الخيرية، من خلال الجهود الفردية أو العائلية أو مجتمع القرية، أو من خلال صناديق البر، فقد كان القائمون على هذه الصناديق يجمعون الأموال والصدقات من الموسرين في مواسم معينة لإعطائها للمحتاجين في

المناسبات الدينية والأعياد، ولازال هذا التقليد مستمرا إلى يومنا هذا رغم تضاؤله.

ومع التغيرات التي عرفها المجتمع، والتي أثرت على مفهوم القيم والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، أصبح المجتمع بحاجة إلى تقديم خدمات كثيرة تعجز عنها الأسرة أو مجتمع القرية، لذلك قامت الدولة بإنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية باختلاف تسمياتها كما قامت بتشجيع المشاركة الأهلية من قبل المواطنين في مختلف برامج التنمية الاجتماعية مما أدى إلى قيام العديد من الجمعيات الخيرية التي أسهمت في تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية في البيئة التي وجدت فيها، حيث أن أهم تطور عرفته الجمعيات الخيرية كان بعد إقرار دستور 1989، فلقد بقيت الحركة الجمعوية تنشط على أساس القانون الفرنسي الذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات، ذلك لأن الجزائر كانت في ذلك الوقت تعتبر جزءا من فرنسا، حتى 1970، حيث تم إصدار أول تشريع جزائري في هذا الموضوع، ممثلا في أمرية تحدد الإجراءات العامة فيما يخص إنشاء وتنظيم الحركة الجمعوية عموما، وتجدر الإشارة إلى أن تأثير هذه الأمرية كان جد محدودا نتيجة البطء في إصدار النصوص التطبيقية، بالإضافة إلى ذلك فإن انسحاب المجتمع المدني من التدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية للبلاد ساهم هو الآخر في عدم انتعاش حركة المنظمات والجمعيات في الجزائر خلال تلك الفترة.

إن أول خطوة في طريق فتح المجال لتأسيس الجمعيات بنوع من الحرية تجسد في ظهور قانون 1987، ولقد أدى هذا القانون إلى: "الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأي منظمة إلا أن هذا الوجود

مشروط بإجراءات الاعتماد من طرف السلطات العمومية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بصلاحيات تحولها رفض اعتماد الجمعيات التي قد لا ترغب في ظهورها على الساحة، لكن رغم النقائص التي يمكن ملاحظتها حول هذا القانون، فإنه أدى فعلا إلى خلق ديناميكية جديدة في العمل الجماعي، حيث تأسست عدة جمعيات ومنظمات.

ومع تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد وانفجار 05 أكتوبر 1988، جعل الجمهورية تعيد النظر في نموذج تسير المجتمع، خاصة وأن أهم تطلعات المجتمع المدني كانت بالأساس تخص العمل الجماعي الحر، فقامت بسن قانون 1990، الذي سمح بديناميكية أكثر للجمعيات. (محمود بوسنة، 2002: 134)

إن تحول العمل التطوعي من جهد فردي إلى جهد مؤسسي، يعد ضرورة ملحة في وقتنا الحاضر لأنه الأكثر تنظيما وتأثيرا في المجتمع، ويعد مؤشرا من مؤشرات التنمية، من خلال البرامج والخدمات التي يمكن أن يقدمها، والتي يمكن إيجازها في برامج رعاية الطفولة، برامج التعليم والتدريب، برامج الثقافة العامة، برامج رعاية المعاقين والعجزة وكبار السن، الخدمات الصحية، المساعدات والإعانات، برامج رعاية المرافق العامة.

ولأن الإسلام يقرر حق الفرد المحتاج على المجتمع الإسلامي، فقد حث كل قادر على العطاء من أجل إخوانه المحتاجين، وشرع الزكاة ركنا رئيسيا من أركان الإسلام، فنظام الزكاة يعد من التشريعات الإسلامية الأساسية، التي حددت مصادر رعاية المحتاجين، والفئات التي تغطيها هذه الرعاية في المجتمع، حيث تحولت الزكاة في وقتنا الحالي إلى

مؤسسة اجتماعية خيرية من خلال صناديق الزكاة، فالزكاة مصدر تمويلي كبير، إذا أحسن الدعوة إليها وتوعية المسلمين بقيمتها، وهي فريضة ربانية، للدولة مسؤولية في جمعها وتوزيعها وممن أبرزوا ذلك العلامة أبو الحسن الندوي، " فطبيعة الزكاة ووضعها الشرعي الأصل يتطلب أن تكون بنظام، وأن تدفع إلى بيت مال المسلمين، وإلى من يلي أمرهم من الخلفاء والأمراء" (فؤاد عبد الله العمر، 1984، ص19) فهي ليست إحسانا فرديا، وإنما هي تنظيم اجتماعي، تشرف عليه الدولة.

فللزكاة آثار اجتماعية أهمها تحقيق التكافل الاجتماعي، ومحاربة الفقر والتسول، وتفادي الديون (سهم الغارمين) والمحافظة على الأمن العام للدولة، وبالتالي فهي حتمية اقتصادية لأن أول مصارفها هم الفقراء والمساكين، ومنذ أحداث العنف التي عرفت بها بعض البلدان الإسلامية ومن بينها الجزائر وهجمات 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت اليوم، أصبحت إقامة مؤسسات الزكاة ضرورة سياسية، فقد تزايد اهتمام الرأي العام والحكومات بالأنظمة غير الرسمية لتحويل الأموال في كل أنحاء العالم، وبالأخص المتأثرة من جمع الزكاة ويرجع ذلك للدور المزعوم لنظام الزكاة في تمويل الأنشطة غير القانونية (الإرهابية).

انطلاقا من الدواعي التي تم ذكرها، قامت الدولة الجزائرية، بمحاولة تنظيم جمع الزكاة، وتوزيعها من خلال صندوق الزكاة، والذي هو مؤسسة دينية اجتماعية، تقوم على ترشيد أداء الزكاة، جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، والقوانين الساري العمل بها في مجال الشعائر الإسلامية، يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية

- والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناءً على القانون المنظم لمؤسسة المسجد حيث يعمل الصندوق على
- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب.
 - تمويل المشاريع المصغرة (القرض الحسن).
 - تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
 - دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض.
 - مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
 - إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

وفي دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديني بعنوان دور الزكاة في معالجة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي للطالب بن مقلّة رضا، جامعة الجزائر للسنة الجامعية 2006-2007 توصل إلى أن تعامل الجزائريين مع الصندوق كان متفاوتاً ففئة رحبت بالفكرة لكنها فضلت التصرف في زكاتها بنفسها، وفئة ساهمت في الصندوق بجزء من زكاتها، وفئة منحت زكاتها كلها للصندوق.

حيث أثر ذلك على حصيلة الصندوق، وبالتالي على نجا عته، فحصيلة زكاة المال تضاعفت خلال الفترة 2003-2006 حيث ارتفعت من 50 مليون دينار إلى 500 مليون دينار، إلا أن الرقم بعيد عن الأرقام الحقيقية التي ستصل إليها إن دفع كل الجزائريين أموالهم ونفس الشيء بالنسبة لزكاة الفطر، والذي انعكس على نصيب كل مستفيد منها، حيث أن قيمة المساعدات الممنوحة بسيطة مقارنة بالمستوى المعيشي، والتي قدرت ب: 5000 دج.

وفي إطار القرض الحسن الذي هو آلية من آليات صندوق الزكاة، والذي هو عبارة عن تحويل جزء من الأموال المودعة في الصندوق إلى مشاريع استثمارية، وهذا بتقديم قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، لكل شخص قادر على العمل، ولم يجد التمويل اللازم لإقامة مشروعه، فإن عدد القروض الحسنة بلغ 234 قرضا حسنا سنة 2003 ليبلغ 1200 قرضا حسنا سنة 2005، ونظرا للحصيلة الضعيفة للزكاة، فإن قيمة القرض المقدم للاستثمار قليل لا يفي بتكلفة المشاريع، وهذا ما عبر عنه، أغلب المستفيدين من هذا القرض، الذين يرون ضرورة تماشي قيمة القرض مع قيمة المشروع، كما أثر على الهدف من هذه القروض وهو أن يصبح المستفيد مزكيا مستقبلا.

دور الخطاب الديني في تفعيل العمل الخيري :

يعتمد العمل الخيري في مفاهيمه وأبعاده على استشارة الأفراد ومحاولة تكوين رأي جماهيري مستتير، لتعبئة الجهود والموارد واستثمار الطاقات البشرية لإشباع الحاجات وتقليص المشكلات، وهو في هذا يعتمد على عدد من العمليات من بينها الاتصال الذي من أدواته الخطاب، حيث أن الخطاب الديني هو أحد أشكاله. فالخطاب يعتبر وسيلة اتصال تهدف إلى التأثير والإثارة والإقناع، كما يعد مضمونه واجهة لوضع اجتماعي قائم أو يراد له أن يقوم، حيث يؤدي وظيفته الاجتماعية كوسيلة من وسائل الضبط، تغرس ما هو مرغوب فيه وتعمل على إبعاد الجماهير عن المرغوب عنه، وبذلك يمكن توجيه الفاعلين الاجتماعيين في إطار إصلاح اجتماعي.

ونظرا لأهمية ودور الخطاب في تكوين شخصية الفرد وتنمية المجتمع سعى الاسلام إلى تحقيق ذلك من خلال عدة مجالات من بينها المساجد وطريقته في ذلك الخطاب المسجدي والذي يفعله الخطيب، ولا عجب في ذلك اذا عرفنا تعجل رسول الله (ص) في بناء مسجد قباء كأول مسجد في الاسلام حال قدومه مهاجرا (ص) من مكة إلى المدينة ثم حث المسلمين على بناء المساجد واكثارها، لتحقيق المهمة المتوخاة منها. قال (ص) : (من بنى مسجدا يبتغي به وجه الله بنى الله له مثله في الجنة). (رواه البخاري)

ولقد أناط الاسلام بالخطابة دورا أكبر مما ألفه الناس في عصورهم المتأخرة، ومن ذلك تعضيد الروابط الاجتماعية والالتزام بالقيم الفاضلة. ولكي يكون الخطاب فعال اوحثى يؤدي وظيفته لابد من تسلسل وترابط افكاره ووصوحها، حيث يبدأ الخطيب من الفكرة البسيطة ثم يتدرج إلى الفكرة التي يود ايصالها وعدم التكلف أو التصنع في الخطاب، ولأن أسلوب الخطاب هو وسيلة لنقل المعاني والافكار وعن طريقه يستطيع الخطيب التأثير في غيره يجب أن يوظف الأساليب البلاغية وينوع فيها كما أن الخطاب الناجح هو الذي يستند إلى استدلالات دينية علمية واقعية تاريخية أدبية. فالخطاب القرآني قد تفوق في توظيف الأساليب البلاغية (بشهادة المسلمين وغير المسلمين) والتي تسعى في مغزاها إلى تحقيق هدف أبعد من مجرد التأثير البلاغي لتهدف إلى التبيين وتقديم عرض محسوس لكل عناصر المشهد الموصوف، وتبيان مقاصد الأحكام وإظهار حدود الإمكانيات، (وهامش التعامل) المتاحة للإنسان، ومرافقته نفسيا أثناء الصعوبات عند انجاز المشروع.

وحيث أن تفاعل الفرد مع قضايا مجتمعه يكون بناءً على مجموعة من الدوافع والحاجات، ومحافظة على التوازن النفسي والاجتماعي للفرد والجماعة حركت الشريعة الإسلامية جملة منها تحفيزاً للفرد على ضرورة التفاعل مع قضايا المجتمع والمشاركة في بناء مستقبله. ومن أدوات تحقيق ذلك الخطاب الذي يسمح بالتأثير في حياة الفرد النفسية والاجتماعية، في أفكاره واتجاهاته لتحسين وتوجيه وتدعيم وظيفته الاجتماعية وبالتالي صياغة الفرد المسلم المتكامل في شخصيته المادية والمعنوية. وهذا يشير إلى أن هذا التأثير يمتد إلى بيئة الفرد، وعلى عاتق القائمين والخطباء تقع مسؤولية ترشيد وتفعيل دور الخطاب الديني، وربطه بقضايا المجتمع، فالدين فاعل يمكن استثمار قيمه وثوابته في تغيير البنى الاجتماعية.

يقول الاستاذ رشيد ميموني انه من خلال استشعاره بواجباته المختلفة ينتقل الإنسان من تحمل المسؤولية الفردية إلى المسؤولية الجماعية، من خلال الشعور بالرابطة الاجتماعية، وينمو فيه الحس المدني، الذي يحول الفرد المعزول الأناني إلى مواطن واع ويمتد تدريجياً الأثر الإيجابي لسلوكه المسؤول إلى كل مؤسسات المجتمع إذ يتصاعف أداؤها وتقل اختلالاتها الداخلية ويتحقق التناغم بينها ويتدعم تماسك النظام الاجتماعي.

وإذا مراجعنا إلى مفهوم المؤسسة، نجد أنها لا تأتي مكتملة، إنما تعرف صيرورة تبدأ من سلوكيات أو ممارسات متكررة متعارف عليها اجتماعياً، ثم تكتسي تدريجياً عبر الزمن تقاليد وهيكلية، وهكذا برزت المؤسسات العلمية مثلاً حتى ارتقت إلى مستوى الجامعة أو

المؤسسات السياسية او القانونية او غيرها من المؤسسات. نجد أن الاسلام قصد تجسيد النموذج ومواكبة تطورات الزمن يركز على هذا النوع من المؤسسات، فأحدث نظام الزكاة وبين ابوابها ولم يحنطها في هيكل جامد. فالمؤسسات تخضع لمسار تكويني عبر التاريخ يبدأ من وضع قيم تأسيسية قصد تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، وينتهي بالاستجابة للمتطلبات المتزايدة للنظام الاجتماعي قصد ضبط العلاقات الاجتماعية في المجتمع. (رشيد ميموني، 2009 : 117). في إطار هذه العلاقة يمارس الخطاب الديني دوره، حيث يشتمل على جوانب معرفية انفعالية واجتماعية تتجلى في نصوصه من خلالها يتم بناء المفاهيم والتصورات حول أهمية العمل الخيري، خاصة المؤسسي منه ودوره في خدمة المجتمع الإسلامي، وتحقيق التكافل بين أفرادهِ. حيث أن نجاح الخطاب الديني ينطلق من إدراك الخطيب لأهمية وضرورة فهم المجتمع المستقبل لرسائله، وتزوده بالمعارف التي تمكنه من فهم المجتمع من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، والقوى الاجتماعية المسيطرة وغير المسيطرة، وعادات المجتمع وتقاليدهِ، واتجاهاته السياسية، والنظم الاجتماعية السائدة فيه، والمنظمات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية المتواجدة فيه، والخدمات القائمة وطبيعتها، واحتياجاتهِ ومشكلاتهِ، ودرجة دينهِ.....ومعرفة الأساليب التي يمكن أن يستخدمها في دراسة المجتمع وفهمه كمنطلق لتحديد طبيعة الخطاب المناسب، فالخطاب كما يقول محمد عابد الجابري، يجب رفعه إلى المستوى العقلاني، الذي يمكنه من التفكير في مشروعه المستقبلي انطلاقاً من التحليل الواقعي الملموس، بدلاً من التفكير فيه انطلاقاً من سراب الحلم وهو اجسه.

وحيث لا يتوقع أن تتم المشاركة في العمل الخيري ورفعته من المستوى الفردي إلى المستوى المؤسسي، بصورة عفوية وتلقائية، ما لم تستثمرها وتدفعها عوامل ومحددات داخلية وحوافز خارجية، فإن الشريعة الإسلامية قد حركت جملة منها يركز عليها العمل الخيري، والتي جاءت في النصوص القرآنية أو السنة النبوية، والتي يمكن استثمارها في الخطاب الديني من أجل تفعيلها في نفوس الأفراد وواقع المنظمات، ومن أهم الدوافع:

الدافع إلى التدين:

وهو من أهم الوسائل المساعدة في عملية دعوة الناس إلى المساهمة في العمل الخيري، فمن خصائص ثقافة العمل التطوعي الخيري، أن تنطلق من المصادر الدينية، من خلال العمل بالقاعدة العقائدية الداعية إلى التنافس لتحقيق الضروريات والكماليات قال تعالى : " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " التوبة، 105. وكذلك يقول " لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون " آل عمران، 92.

دافع تحقيق الذات:

وهو الاستثمار الأمثل لطاقت وامكانيات الفرد، وهذا ما يبينه ماجاء عن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) أن النبي (ص) قال " على كل مسلم صدقه قيل أرأيت إن لم يجد ؟ قال : يعتل بيديه، فينفع نفسه ويتصدق قال : أرأيت ان لم يستطع ؟ قال : يعين ذا الحاجة الملهوف، قال ! قيل له : أرأيت إن لم يستطع قال : يأمر بالمعروف أو الخير. قال أرأيت ان لم يفعل ؟ قال : يمسك عن الشر فإنها صدقة " رواه مسلم. فالحديث يبين أن مساهمة الفرد في قضايا مجتمعه أمر مهم،

فقوله (ص) يعين ذا الحاجة الملهوف " فيه دلالة على مكانة التطوع وفعل الخيري في جلب المصالح للناس، كما فيه دلالة على حاجة الفرد الى تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يقوم به.

دافع تحقيق التقدير الاجتماعي :

فلقد أمرت السنة الشريفة بتنمية هذا الشعور، ودعت المجتمع الى تفعيله فقد جاء عن أبي موسى الاشعري قال : قال النبي (ص) ان الاشعرين اذا ارملا في الغزو او قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم" رواه مسلم فقوله (ص) : فهم مني وأنا منهم " دعوة منه (ص) إلى تقدير الجهود الخيرية، وتعزيزا لانتماهم وترغيبا لهم في المزيد منه، ودافعا لغيرهم في الاتيان بما ينافسه، ويخدم المجتمع.

كما دعت الشريعة الاسلامية الى تحمل المسؤولية الفردية منها والجماعية فمن الأفراد من يقدم على الأمر دون تدبر للنتائج والمسؤولية المدنية المترتبة عن ذلك، ومنهم من يعزف عنه كلية، ومنهم من يجتهد التوسط في الأمر، ولعل الكثيرين يعزفون عن الانخراط في العمل الخيري المؤسسي لخوفهم من تحمل المسؤولية وهذا الأمر يؤثر على تطور هذا العمل ونجاعته، وهذا التخوف المفرض يتناقض مع قواعد المسؤولية في المعنى الشرعي إذ جاء في قوله (ص) : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»

كما يؤدي الخطاب الديني دوره في تنمية روح التعاون بين أبناء المجتمع الواحد وبين مؤسساته لقوله تعالى في الآية الثانية من سورة المائدة " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " ونبذ الفرقة

والدعوة إلى التنسيق والتكامل بين مؤسساته وإيضاح أهمية ذلك من خلال الاستشهاد بأمثلة واقعية. فالملاحظ على الكثير من الجمعيات والمنظمات الإسلامية (الخيرية منها) أنه إن لم يكن فيها صراع أو خلاف فإنه ليس بينها أي نوع من التنسيق أو التكامل فكل يعمل بطريقته، ويمكن أن يعزى نمو حركة العمل الاجتماعي المسيحي في مصر مثلاً إلى التنسيق الذي يتم بين الكنيسة المصرية والهيئات والمنظمات التنصيرية العالمية.

ولأن الخطاب المسجدي هو أحد أشكال الخطاب الديني، ففي دراسة حول دور الخطاب المسجدي في تعزيز الأمن الإنساني، وهي عبارة عن تحليل لخطب الجمعة، مقدمة في إطار شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديني بعنوان دور الخطاب المسجدي في تعزيز الأمن الإنساني من جامعة الجزائر للسنة الجامعية 2008-2009 فإن ما يميز الخطاب المسجدي في الجزائر هو الجمود وعدم مسايرة الواقع، كما أنه غير قادر على تحريك الهمم وتحفيز القلوب، وإيقاظ الضمائر، وكأنه نصوص تلقى من أسبوع لآخر، حيث نتيجة غياب أنواع الاستدلال وعدم القدرة على الإقناع، لم يستطع الخطاب أن يؤثر في شبكة العلاقات الاجتماعية، وأن يجعل المصلين يتمثلون ما يدعون إليه في شكل سلوكيات، وهذا ما أدى إلى الدعوة إلى ضرورة تجديد الخطاب المسجدي وإصلاحه في حد ذاته، والقائمين عليه من خلال إيجاد نخب فكرية يمكنها أن تمارس ما يمكن تسميته المتابعة والرقابة العلمية على القائمين بالخطاب المسجدي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عناصر الأمن الإنساني والتي لها علاقة بالحياة الاجتماعية والصحية والبيئية يفتقر إليها الخطاب المسجدي، وكأنه لا علاقة له بالجوانب المختلفة للإسلام، في حين أُلح على هذه الجوانب وهذه العناصر هي :

الأمن الوطني، الأمن المائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الغذائي واقتصار الخطاب المسجدي على أبعاد أمنية لها وجهة دينية صرفة تمثلت في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الحض على التعاون والتكافل الاجتماعي، دون ربط هذا التعاون بإطار تنظيمي يتم من خلاله، أو ربطه بالمجالات التي يمكن أن يتجسد فيها ودوره في بناء المجتمع (الجمعيات الخيرية مثلا).

خاتمة:

رغم أن الدين فاعل يمكن استثمار قيمة وثوابته في تغيير البنى الاجتماعية إلا أن المؤسسة الدينية ممثلة في خطابها لم تستخدم هذه الميزة المشروعة، ولم تستطع إحداث تعبئة جماهيرية تشكل مجموعة قيم تسهم في تطور المجتمع، والانتقال بالعمل الخيري من الظرفية والمناسباتية إلى العمل الدائم القادر على الابداع واستثمار الطاقات، وهو حال الجمعيات الخيرية في مجتمعنا مثلا رغم ما تقدمه من نشاطات.

المراجع :

- 1- مصطفى متولي، (1992)، مدخل الى تاريخ التربية الإسلامية، الرياض دار الخريجي.
- 2- فريد ياسين قرشي (1996)، رؤية شمولية وتكاملية لتنسيق العمل الخيري التطوعي في المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، جامعة ام القرى.
- 3- مختار ابراهيم عجوبة، (1988)، القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، العدد 34.
- 4- عبد الرزاق يخلف، (2009)، ثقافة التطوع أساس العمل الخيري، مداخلة مقدمه في إطار ملتقى وطني حول الجمعيات الخيرية الطلابية تنظم جمعية صناع الحياة، جامعة البلدية، 10 - 11 ماي 2009.
- 5- محمد سيد فهمي، (2006)، الرعاية الاجتماعية الإسلامية، الإسكندرية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر.
- 6- عبد القادر عزوز، (2009)، وسائل تفعيل العمل الخيري التطوعي، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى وطني حول الجمعيات الخيرية الطلابية، تنظيم جامعة البلدية 10- 11 ماي 2009.
- 7- حفصة بنت محمد المنيف (2005)، الجهود التربوية للجمعيات الخيرية النسائية، الرياض، دار الملك عبد العزيز.
- 8- عبد الله فؤاد العمر، (1984)، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والتوزيع
- 9- محمود بوسنة، (2002)، الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- 10- رشيد ميموني (2006)، البعد الاجتماعي في القرآن، قسنطينة، مخبر غلم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري.
- 11- محمد عبد الفتاح محمد (2006)، الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.